

اقتصاد

«مداد» يتوقع مزيداً من التحسن في قيمة الليرة

«المركزي» يفسر قرار الحوالات الجديد لشركات الصرافة.. والتحويلات لم تتوقف أبداً

الدراسات «مداد» التحسن في سعر الصرف الأسبوعي الماضي إلى استمرار التدفق المحفوظ للحوالات الواردة من الخارج وخاصة من دول الخليج، وتحسن الأوضاع الاقتصادية والأمنية في البلاد، إضافة إلى تحول شريحة كبيرة من المتعاملين إلى التمسك بالليرة السورية والتخلص من الدولار خوفاً من حدوث تراجع مستقبلي أخرى وهو ما تشير إليه التحليلات كافة.

وفي تقريره الاقتصادي الأسبوعي الصادر يوم أمس، توقع «مداد» أن تسجل الليرة المزيد من التحسن في الفترة القادمة، وذلك مع صدور قرار مصرف سورية المركزي الأخير رقم ١٦٠٢ تاريخ ١٢/١٢/٢٠١٧، الذي أكد السماح لأي شخص بتحويل أي مبلغ يريده بالعملة الأجنبية إلى سورية واستلامه بالعملقة نفسها، ما سيزيد من حجم الحوالات الواردة من الخارج ومن ثم سيرتفع العرض من العملات الأجنبية وسيضفي المزيد من الانسيابية على حركتها إلى سورية في ظل بؤادر انفراج الأزمة في سورية، وتحول الاقتصاد السوري إلى جاذب لرؤوس الأموال نسبياً وذلك في ظل الفرض الكبيرة التي ستحملها مرحلة إعادة الإعمار. ومن ميزات هذا القرار أيضاً المرونة التي منحها لسوق القطع فيما يتعلق بتصريف البنكوت من العملات الأجنبية، حيث عدل عتبة التصريف التي كانت محددة بسقف ١٠٠ دولار أميركي، لتصبح إمكانية التصريف سواء بتكوت أم بحساب أو حوالات بما لا يتجاوز مجموع ٥٠٠ دولار أو ما يعادلها خلال الشهر الميلادي وذلك من دون تجميد أو عولات.

وأما في السوق الرسمية فقد استقر سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأميركي لدى المصارف وشركات الصرافة، حيث ثبتت سعر صرف سورية المركزي سعر زوج الدولار الأميركي/ الليرة السورية عند مستوى ٤٣٦ ليرة سورية للدولار الأميركي الواحد، وكذلك سعر شراء الدولار الأميركي لتسليم الحوالات الشخصية الواردة من الخارج بالليرات السورية عند مستوى ٤٣٤ ليرة سورية.

المحرر الاقتصادي

نفت مصادر في سوق الصرف لـ«الوطن» وجود توقف جزئي أو تأخير لأي حوالات خارجية واردة إلى البلد بجهة انتظار تعليمات مصرف سورية المركزي لتوضيح آليات تنفيذ القرار ١٦٠٢ الصادر الأسبوعي الماضي الذي سمح بتسليم الحوالات الخارجية بالدولار للمواطنين، وسقف التصريف خلال الشهر الميلادي (ضمن الشهر الواحد) بمبلغ ٥٠٠ دولار وفق سعر الصرف الرسمي للحوالات.

المصادر أكدت لـ«الوطن» قيام مصرف سورية المركزي أمس بالإجابة عن كامل الاستاؤالات لدى شركات الصرافة والحوالات، وأصبحت التعليمات واضحة تماماً، وخاصة ما يتعلق بقصة الشهر الميلادي والتأكد من أي مواطن يحق له تصريف ٥٠٠ دولار أمريكي إلى الليرات السورية خلال الشهر الواحد فقط، وليس على امتداد شهر (٣٠ يوماً) من تاريخ التصريف ووفقاً للتعهدات التي جرى إلزام المواطنين بها سابقاً، قبل تطبيق القرار الجديد، وهكذا أصبح بإمكان المواطن تصريف ٥٠٠ دولار في آخر يوم في الشهر، وتصريف مبلغ ٥٠٠ دولار أخرى في اليوم التالي مع بداية الشهر الجديد، أي خلال فارق يوم واحد، وهذا من شأنه تسهيل أمور تصريف الحوالات للمواطنين، وتقسيم الحوالة وتوقيتها في حال كانت تتوق ٥٠٠ دولار.

وأشارت المصادر إلى وجود زيادة في ورود الحوالات أمس، وزيادة في عدد المواطنين الراغبين في التصريف عبر المكاتب المختصة بالسعر النظامي، بما يفوق ٣٠٠ زبون يومياً في كل مؤسسة صرافة بشكل ملموس، على حين كان العدد يومياً بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ زبون. منوهاً بزيادة الطلب على الدولار في السوق الموازية أمس، وهذا ما ساهم بدعم سعر الصرف الذي تراوح بين ٤٢٤ و ٤٢٩ ليرة، مع توقعات بعد انخفاض الدولار أكثر من المستوى الحالي هذه الأيام.

من جانبها عزا مركز دمشق للأبحاث

سليمان لـ«الوطن»:

التسعير في شركات التأمين شبه عشوائي رغم التعاقد مع محاسب

عبد الهادي شباط

غلبيت لغة التحليل والرياضيات على أجواء ندوة الإثنين التأميني أمس حول الطرق الكمية في تسعير المنتجات التأمينية، وطغت المصطلحات الكمية على المحاضرة وساد حل الأمثلة والنماذج التسعيرية بطرق رياضية.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين المحاضر عقبة سليمان أن معظم حالات التسعير السائدة في السوق المحلية للتأمين هي أسعار شبه عشوائية ولم تبن على أسس علمية رغم أنه مطلوب من كل شركة تأمين وفق أسس الترخيص أن تكون متعادلة مع محاسب إكتواري مرخص له بالعمل، على حين الواقع يظهر حالة تباين بين بعض الشركات التي تلتزم بذلك إضافة لوجود اعتبارات مختلفة لدى بعض الشركات ومنها يقبل الخسارة مقابل الحصول على بعض أنواع التأمين، على حين أكد أن التسعير الإكتواري والمبني على طرق كمية وعلمية يلحظ ويراعي فريقي التأمين العميل المؤمن له وشركة التأمين مبيئاً أن عملية التسعير تقوم على محاولة تقدير المطالبات المتوقعة مستقبلاً اعتماداً على الخبرة، وأن عملية التسعير تهدف بالعموم إلى تحديد السعر الكافي العائلي والمطابق بحيث يحقق للشركة قدرة على مواجهة التعويضات المحتملة (الخسائر) مع هامش ربح معقول من جهة كما يجب أن يحقق للمؤمن له درجة مقبولة من الأمان بتكلفة مقبولة أيضاً.

تحت عنوان اعتبارات وأهداف عملية التسعير بين المحاضر أنه حتى يكون السعر مستقراً قدر الإمكان يجب أن يكون السعر قابلاً للاستجابة لتقلبات الخسائر المتوقعة ويحد أن يكون السعر كافياً وأن يكون السعر معقولاً وأن يكون السعر عادلاً.

وفي مجال التسعير الفردي أفاد أنه يتم استخدام هذه الطريقة في تسعير الأخطار الفردية وأنه يتم مناقشة كل خطر بذاته، ويعاب على هذه الطريقة أنها تخضع لمزاج المكتب.

وفي موضوع التسعير الطبقي والتي يطلق عليها طريقة التسعير البيدوي أو طريقة الدليل المختصر تنشر أسعار الفئات المختلفة في دليل بعد أن يتم تجميع الأخطار المتشابهة أو المتجانسة في مجموعات، يتم احتساب سعر تأمين واحد لهذه المجموعات وذلك باتباع أحد الأسلوبين الأول معدل الخسارة والثاني أسلوب القسط الصافي، وفي أسلوب معدل الخسارة يعد هذا الأسلوب طريقة للتسعير ويستخدم هذا الأسلوب بشكل خاص في تأمين أخطار الحريق والتأمين البحري له أهمية خاصة في حال غياب سلسلة البيانات التاريخية عن كل من التعويضات والأقساط إن تكفي سنة واحدة لا يمكن استخدامه في حال منتج تأميني لأول مرة.

وعن استخدام أسلوب القسط الصافي بين أنه يستخدم بشكل أساسي في تسعير تأمين السيارات ويمكن أن يستخدم في تسعير تأمينات الحياة ويستلزم هذه الطريقة توافر البيانات التاريخية بشكل كافٍ ويشكل خاص بيانات عن عدد حالات الخسارة، حجم الخسارة، عدد وحدات الخطر ويتأثر القسط الصافي بحسب هذه الطريقة بثلاثة عوامل أساسية هي مبلغ التأمين واحتمال حدوث الخطر (معدل تكرار التعويض) متوسط الخسارة عن الحادث الواحد.

قصي المحمد

بيدو أن حديث المواطن الأول اليوم بات يتركز على الكهرباء بالدرجة الأولى، وخاصة إذا أردنا القول: إن فصل الشتاء أعلن الامتحان الحقيقي للكهرباء، بالتزامن مع انخفاض ملحوظ في درجات الحرارة، رافقه حمولات كبيرة ومضاعفة لاستهلاك في الكثير من المحافظات كدمشق التي وصلت فيها الزيادة بالاستهلاك خلال الشهر الفائت ١٠٠ بالمئة، نسبة كبيرة من نتائج الاسترجار غير المشروع، وذلك تكرر أيضاً في المرتفعات من الريف المشفي وبعض مناطق حلب التي تساوت في النسبة ذاتها، إلا أن الفرق كان في الأخيرة نتيجة الاسترجار النظامي واستخدام وسائل تدفئة كهربائية.

وحسبما ورد من مديري الشركات نتيجة التقارير التي نشرتها «الوطن» مسبقاً، تبين أن سبب المضاعفات هو الاعتماد الكبير اليوم للكثير من المواطنين على الكهرباء «للتدفئة»، وهذا ما أحدثه مرة أخرى مدير كهرباء حمص، موصحاً لـ«الوطن» الأضرار الكبيرة التي تركها



استخدام الأدوات الكهربائية غير المطابقة للمواصفات القياسية السورية المعتمدة لدى مراكز الاختبارات والأبحاث الصناعية وغيرها من المراكز المتخصصة بذلك.

كاشفاً عن التعديلات الكبيرة التي تتعرض لها الشبكات بشكل عام، نتيجة لجوء الكثير من المواطنين إلى الاعتماد على الكهرباء بنسب عالية جداً لتسخين المياه وللتدفئة لتظهر الفروقات بشكل واضح في مرحلة ما قبل الأزمة التي ارتفعت من ١٠ بالمئة إلى أكثر من ٨٠ بالمئة حالياً، مبيئاً أن دخول الكثير من الأدوات الكهربائية على شكل مساعدات إنسانية من وسائل تدفئة السوريين هي باستخدام الكهرباء.

على ذمة «الكهرباء»: نحو ٩٠ بالمئة من تدفئة السوريين على الكهرباء!

وحصر كهربائية غير مدروسة بشكل دقيق لمعرفة مدى مطابقتها لاستخدام على الشبكة السورية، ما أدى إلى ظهور الحمولات الزائدة بشكل علني على مراكز التحميل ما يترك أضراراً كبيرة عليها رغم إجراءات الدعم التي تم اتخاذها لتفادي حالات الانقطاع المتوقعة.

مشيراً إلى أنه مسبقاً كان اعتماد المواطنين على الحطب للتدفئة في مناطق كثيرة وخاصة الأرياف إلا أنه حالياً انخفض الاستخدام بشكل كبير جداً بالتزامن مع التعديلات الكبيرة على الحراج والأضرار التي لحقت بالمغابات.

وفي السياق، أكد مدير مسؤول في الكهرباء لـ«الوطن» أن محافظة دمشق انخفضت فيها نسبة الاعتماد على الوقود للتدفئة وتسخين المياه إلى أقل من ٥ بالمئة حالياً، مؤكداً أن نسبة الاعتماد على المحروقات للتدفئة قبل الأزمة وصلت إلى ٦٧ بالمئة، أي أن الاعتماد على الكهرباء حالياً وصل إلى أكثر من ٩٥ بالمئة، مؤكداً أن أغلبية المناطق وصلت نسبة الاعتماد فيها إلى ١٠٠ بالمئة.

أي أنه وسطيًا نحو ٩٠ بالمئة تدفئة السوريين هي باستخدام الكهرباء.

نواب: السمان أصبح صيدلياً.. والدواء الرخيص غير مجد

يازجي: لدينا ١١٣ ألف صنف دوائي والتسعير بالتعاون مع النقابة

هناء خانم

ناقش مجلس الشعب خلال جلسته أمس خطة ورؤية وزارة الصحة للمرحلة القادمة، حيث قدم وزير الصحة نزار يازجي عرضاً ركز خلاله على بعض المحاور أبرزها إنجاز نظام إدارة مركز الأعمال الدوائية على الرغم من الأزمة، حين لا تتمكن هذا مراكز من العمل خلال الحروب والأزمات، وهو يوفر لائحة الأدوية الوطنية ولائحة الأدوية الأساسية ويكمن من استصدار وثيقة السياسة الدوائية وانتشار معامل الدواء حسب الخريطة الصحية وتشجيع إقامتها على مساحة سورية بما يتوافق مع مشروع التخطيط الإقليمي وتأمين الاحتياج المحلي والتصدير مع ضوابط التصنيع بامتياز.

اليازجي أشار كذلك إلى محاور عديدة تهدف إلى تطوير الإدارات وتنمية الموارد البشرية في وزارة الصحة مع الأنظمة الداخلية والأدلة الاسترشادية وتعديل التشريعات وتشكيل المجلس الوطني للأعضاء ومرصد الموارد البشرية مع بداية عام ٢٠١٨ وتعزيز مستوى صحة السكان عن طريق حصول المستحقين للخدمات العلاجية والوقائية بجودة أفضل مع استمرار تأمين الدواء الآمن والفعال، وتأمين الخدمات الاستشفائية والوقائية بفاعلية أكبر.

من جانبها تساءلت النائب فاطمة خميس عن ظاهرة انتشار بعض الأدوية الضارة على مواقع التواصل وهل تتابع الوزارة هذه المعلومات والتحقق من وجود مثل هذه الأدوية في أسواقنا المحلية. في حين طلب النائب يحيى حاج عوض بإعادة تأهيل المشافي والجميع يشككي مما فيها من عمليات فساد، كما أكد نائب في مداخلاته أن الحديث عن المشافي الخاصة ذو شجون والخدمة المقدمة للمواطن لا تتناسب من حيث الجودة والسعر مؤكداً ضرورة أن تكون هناك مراقبة حثيثة للمشافي الخاصة لأن الأسعار بالملايين والخدمات ضعيفة جداً. وتطرق نواب إلى الصعوبة التي يعاني منها المواطن في حصوله على الموافقة لإجراء عملية له بالمشافي الحكومية، إضافة لمشكلة دواء مرض السرطان الذي يكلف ملايين الليرات والتي يحاول بعض القاضين عليه بإقناع المريض بشراء الدواء ولو وجد بالمشفى بحجة أنه لا يتناسب مع حالته.

والأهم بحسب يازجي إعادة النظر بموضوع



أنزور: تحقيق التنمية في إطار تعاون الدول والمنظمات بما يحافظ على حقوق الأفراد

وفي سياق متصل بعمل مجلس الشعب: فقد أقام أمس بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان ورشة عمل حول دور البرلمانين في متابعة توصيات مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية لما بعد عام ٢٠١٤.

وأكد نائب رئيس مجلس الشعب نجدة أنزور في كلمة في مستهل أعمال الورشة أهمية تحقيق التنمية الاقتصادية والسكانية في إطار تعاون مختلف دول العالم والمنظمات لإنجاز تنمية متكاملة بما يحافظ على حقوق جميع الأفراد. وأعرب أنزور عن أمله بأن تتجه العلاقات الدولية بما يخدم مسارات وبرامج التنمية في الدول النامية و«تتطلع رغم قسوة المشهد في سورية ومنظمة إلى أن يتمكن العاملون في المنظمات الأمم المتحدة وخاصة صندوق الأمم المتحدة للسكان من تغيير الصورة النمطية التي ترسخت في أذهان شعوب المنطقة بأن مصالح الدول الغنية تتحكم بكل صغيرة وكبيرة في هذه المنظمات». وتساءل أنزور «ماذا يعني أي حديث أمام ممثلي الأمم المتحدة عن السكان والتنمية وصحة الإنجاب في سورية التي تأتمرت عليها معظم دول الغرب دون أن تحرك ساكناً هذه المنظمة الدولية المكلفة بأن تكون حكماً دولياً من خلال ميثاقها».

٤٤ دعوى لـ«المناطق الحرة»

على «الغير» في القضاء

صالح حميدي

بين مدير المؤسسة العامة للمناطق الحرة إياد كوسا لـ«الوطن» أن المؤسسة تحضر لإنجاز جميع التشابكات المالية بينها وبين وزارة المالية ممثلة بمديرية الجمارك العامة ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ممثلة بالسورية للتجارة ووزارة النقل ممثلة بمرافق طرطوس، إذ إن هذه التشابكات سوف تظهر بدقة من خلال إعداد الميزانية الختامية للمؤسسة وفروعها في المحافظات وتسهي المؤسسة لمعالجتها بشكل جذري.

وأضاف: إنه من خلال جولته على فروع المؤسسة في محافظات طرطوس واللاذقية والمنطقة المرفئية في اللاذقية إن الجولة تهدف إلى متابعة الميزانيات الختامية لفروع المؤسسة في المحافظات قبل نهاية العام وضرورة إغلاق السنة المالية لها عبر القيود المالية والمحاسبية الفرعية ومراجعتها بشكل متكامل قبل إصدار الميزانية الشاملة للإدارة مع الفروع.

كوسا لفت من جانب آخر إلى أن الجولة سوف تركز أيضاً على متابعة ملفات الأعمال والقانونية حيث هناك نحو ٤٤ دعوى على «الغير» من المدينين للمؤسسة وهناك مساع لتحصيل هذه الديون عبر القضاء الإداري، ولم يرغب بذكر الرقم كي لا تتأثر الدعوى القضائية بذلك مشيراً إلى أن حجمها كبير وأنها تتابع هذا الموضوع للوصول إلى خواتمه وإنجازه بأقصى سرعة ممكنة.

وأشار كذلك إلى أن الجولة تستهدف إجراء عمليات الجرد وحركة إدخال البضائع وإخراجها والمتعلقة بالمشآت الخاصة ومطابقة هذه الحركة للبضائع فعلياً مع القيود الدفترية لهذه المنشآت على أرض الواقع.

وأشار من جانب آخر إلى أن المؤسسة وبعد صدور قرار رئيس مجلس الوزراء وبالتنسيق مع وزارتي النقل والسياحة بخصوص طرح مبنى لاستثماره سياحياً وهو مؤلف من عشرة طوابق بمعدل ١٠٠٠ متر مساحة كل طابق وأن المؤسسة تحضر مخططات هذا المبنى لإعداد دفاتر الشروط وطرحه للاستثمار على القطاع الخاص.

وبيّن كوسا أن الإدارة العامة تعمل على إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل المستثمرين ومنح مزايا وإعفاء للمتضررين والمنشآت خلال الأزمة وتمكينهم من الإقلاع باستثماراتهم والتركيز على القطاع الصناعي في المناطق الحرة وإحلالها بدلا من المستودات بعد تمكنها من المنافسة وإقامة مناطق حرة خاصة أو اقتصادية أو مشتركة يتحمل كلفتها القطاع الخاص.

ولفت إلى العمل الجاري فيما يتعلق بجذب استثمارات جديدة غير تقليدية بالتعاون مع الدول الصديقة ودراسة تأسيس شركات متنوعة في المناطق الحرة عبر منحهم قروصاً من المصارف العاملة في سورية وإقامة مرفأين جافة أيضاً لتسهيل حركة البضائع من الموانئ إلى المرفأين الجافة.

٤ آلاف مخالفة تموينية في شهر واحد و ١٧٢٠ مواطناً اشتكوا إلى «التموين»



ودرعا ٦٨ ضبطاً وأقلها في الحسكة بـ١٣ ضبطاً، وعماً يخص تطبيق عين المواطن أوضح شعيب أن عدد المشتريين في التطبيق قد بلغ حتى نهاية شهر تشرين الثاني الماضي ٧٨٩٢ مشترياً، حيث وصل عدد الشكاوى التي تم تسجيلها عن طريق التطبيق منذ إنطلاقه وحتى نهاية تشرين الثاني ١٧٢٠ شكوى تمت معالجه ١٦٧٦ شكوى منها وتبقى ٤٤ شكوى بين قيد المعالجة وغير معالجة، على حين سجل شهر تشرين الثاني الماضي تقديم ٤٢٦ شكوى تمت معالجتها بالكامل.

٢١٩ ضبطاً ومخالفات اللحوم ١٢٩ مخالفة للحوم الحمراء والبيضاء، وبلغ عدد ضبطو المحروقات (غاز- بنزين- مازوت) ٦٦ ضبطاً. ويحسب شعيب فقد سجلت محافظة دمشق أعلى معدل لتنظيم الضبوط العدلية بتسجيل ٨٠ ضبط، تلتها محافظة حلب بـ٥١ ضبط، ثم محافظة ريف دمشق بـ٤٥ ضبط، ومحافظة حماة بـ١٣ ضبط ومحافظة طرطوس بـ٣٣ ضبطاً، واللاذقية بـ٢٨١ ضبطاً وحمص بـ١٦٩ ضبطاً، على حين سجلت السويداء ٥٢ ضبطاً